

Distr.
GENERAL

S/1998/554
22 June 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين
العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أسترعي اهتمامكم إلى البيان الذي أصدرته رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو، في
٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جون وستون

الممثل الدائم

للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالفرنسية والانكليزية]

المرفق

بيان من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو

يساورنا القلق العميق بشأن القتال الشديد الذي تدور رحاه في كوسوفو. وتشير التقارير التي تفيد باتساع نطاق حرق المنازل، وشن الهجمات العشوائية بالمدفعية على قرى برمتها، إلى مستوى جديد من العدوان الذي تقوم به قوات الأمن الصربية. ولقد أثارنا انزعاجنا التقارير التي تفيد بأن هذه الهجمات بدأت تشكل موجة جديدة من التطهير العرقي. وإننا ندين بشدة هذا العمل، الذي من شأنه أن يبيّن، إلى جانب الطرد المنظم للمراقبين الدوليين من المناطق المتضررة، أن بلغراد ضالعة في حملة من حملات العنف تتجاوز كثيرا ما يمكن وصفه حقا بأنها عملية تستهدف مكافحة الإرهابيين. وإننا نصر على وقف جميع الإجراءات العنيفة فورا، وندعو إلى سحب وحدات الشرطة والجيش الخاصة.

ويساورنا القلق بصفة خاصة بسبب تزايد تدفق اللاجئين إلى شمال ألبانيا من جراء النزاع المستمر. وهذا يبيّن التهديد الموجه إلى الأمن والاستقرار الإقليميين من جراء تدهور الحالة في كوسوفو. ونحن مهتمون اهتماما شديدا بعودة اللاجئين إلى بيوتهم في كوسوفو، والأفضل أن يكون ذلك تحت مراقبة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وسيؤدي الاتحاد الأوروبي دوره في التصدي لمشكلة اللاجئين بطريقة شاملة داخل المنطقة ذاتها.

ويساور مجلس الاتحاد الأوروبي القلق بنفس القدر من جراء تزايد الكلفة البشرية للعنف. وهو على اتصال وثيق بالوكالات الإنسانية ذات الصلة ويقف متأهبا لتقديم المساعدة. ولا مندوحة عن وصول المنظمات الإنسانية بصورة تامة، ولا سيما لجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى مناطق النزاع. وعلاوة على ذلك، يتعين إتاحة الفرصة للخبراء الشرعيين الدوليين، من أجل الاضطلاع بالتحقيقات اللازمة لتوضيح الظروف التي أدت إلى وفاة مدنيين. ويقع على عاتق سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية السابقة منذ عام ١٩٩١.

ونرى كذلك أن الوقت قد حان لتعزيز قدرة الرصد الدولية في كوسوفو، من أجل توفير صورة أدق للتطورات ولتشجيع التوصل إلى حل سياسي. وسينظر الاتحاد الأوروبي في إمكانية الإسهام في ذلك من خلال بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي.

ولا زلنا ندين أي استخدام للقوة لتحقيق مآرب سياسية لأي من الجانبين. والاتحاد الأوروبي عازم على أداء دوره لوقف تدفق الأموال والأسلحة إلى جيش تحرير كوسوفو. وتقع على عاتق الدول المجاورة

مسؤولية خاصة لكفالة عدم استخدام أراضيها لدعم أنشطة جيش تحرير كوسوفو. وسنواصل العمل معها لكفالة عدم تعرض أمنها للخطر من جراء استمرار العنف في كوسوفو.

والأولويات في كوسوفو هي إنهاء العنف وإرساء عملية سياسية حقيقية، تكون بمثابة البديل الصالح الوحيد لاستمرار العنف. ويساورنا الإحباط بسبب التقدم المحدود جدا المحرز حتى الآن في المحادثات بين بلغراد وبريستينا. وندعو بلغراد إلى اتخاذ خطوات عاجلة لخفض حدة التوتر في المقاطعة، من أجل تهيئة البيئة المستقرة اللازمة لإحراز التقدم السياسي. ونؤكد من جديد تأييدنا لاعتزام ابراهيم روغوفا السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق الحوار. ويؤيد الاتحاد الأوروبي منح مركز خاص بما في ذلك درجة كبيرة من الإدارة الذاتية لكوسوفو، داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويتحمل الرئيس مليسوفيتش مسؤولية خاصة، بصفته رئيس حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بتشجيع التسوية السلمية لمشاكل كوسوفو. ويجب ألا يعتقد أن المجتمع الدولي سينخدع بالحديث عن السلام بينما الحقيقة في واقع الأمر هي مزيد من أعمال القمع. وإزاء التدهور الخطير في الحالة على أرض الواقع، والتي تنطوي على استخدام قوات الأمن الصربية للقوة المفرطة، فقد اتخذ المجلس اليوم موقفا موحدا يحظر الاستثمارات الجديدة في صربيا. وستسعى اللجنة الأوروبية بسرعة من أجل تقديم الاقتراح اللازم لتنفيذ الحظر على الاستثمارات الجديدة في صربيا. وسيعتمد المجلس نظام تجميد أموال حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والحكومة الصربية، في أقرب وقت ممكن. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مستعدا للمطالبة بصورة حثيثة باتخاذ تدابير أخرى ضد بلغراد إذا لم توقف السلطات هناك استخدامها للقوة المفرطة وتتخذ الخطوات اللازمة لإحراز تقدم سياسي حقيقي. وعلاوة على ذلك يشجع الاتحاد الأوروبي منظمات الأمن الدولية على مواصلة بذل جهودها في هذا الصدد، والنظر في جميع الخيارات، بما في ذلك تلك التي قد تقتضي أن يأذن بها مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

ويعرب المجلس عن الأسف، لرفض الرئيس مليسوفيتش السماح لبعثة غونزاليز بأن تبدأ عملها استنادا إلى مناقشات المجلس واستنتاجاته ويدين ذلك، كما يعرب المجلس عن تأييده المستمر لفليبي غونزاليز، بوصفه ممثله الخاص، ووافق على الإجراء المشترك الرامي إلى إكساب هذا التأييد صبغة عملية.

وقد أيدت البلدان المنتسبة في وسط وشرق أوروبا، فضلا عن قبرص وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، هذا البيان.
